المثالي البراغماتي

مورين بيرك **تقدم لمحة عن شخصية بيتر بلير هنري**

حين كان طفلا في جامايكا، كان بيتر بلير هنري يراقب بتعجب هادئ تلك السيدة التي تأتي من حين إلى آخر عند بوابة منزل جدته طلبا للطعام. وكان يتساءل عن السبب في أن أسرته كانت دائما تمتلك من الطعام ما يكفيها على عكس هذه السيدة ذات الشعر الأشعث والبطن المنتفخ.

هذه المفارقة بين من يملكون ومن لا يملكون أصبحت زادت سفورا بعد ذلك ببضع سنوات، هاجر بعدها هنري مع والديه إلى الولايات المتحدة، ليستقروا في ضاحية «ويلميت» الراقية في شيكاغو. ونظر الطفل ذو التسع سنوات في محيطه الجديد فلم ير سوى البحبوحة، مما لفت انتباهه بشدة إلى أحوال الناس في الولايات المتحدة وكيف يعيشون حياة أفضل بكثير من أهل بلاده. وظل هذا التساؤل الجوهري بشأن التنمية عالقا في ذهنه — لماذا تختلف المعايير من بلد إلى آخر وما الذي يمكن القيام به في هذا الصدد — بمثابة «هاجس شخصي» منذ ذلك الحين، كما يقول هنري.

وقد قطع هنري طريقا طويلا منذ طفولته في ريف جامايكا إلى أن أصبح عميدا لكلية ليونارد ستيرن للأعمال بجامعة نيويورك الواقعة في قلب مدينة نيويورك.

ويسير هنري في مشية أنيقة نحو مركز هنري كاوفمان للإدارة بجامعة نيويورك على الجانب الآخر من حديقة واشنطن سكوير في صباح يوم خريفي جميل. ويمر على حراس الأمن والطلاب والأساتذة فتستشف علاقاته الطيبة مع الجميع، ثم يجتاز البهو ويتجنب استخدام المصعد مرتقيا درجات السلم المؤدي إلى مكتبه. ١٠ مجموعات كاملة من الدرجات

المؤسسات في مقابل السياسات

هنري، البالغ من العمر ٤٤ عاما وأصغر عميد لكلية ستيرن على مدار تاريخها الممتد طوال ١١٣ عاما، كرس فترة طويلة من حياته العملية لدراسة تأثير الإصلاح الاقتصادي على حياة الشعوب في البلدان النامية. وكانت أبحاثه في بعض الأحيان بمثابة تحد للمعرفة المستقرة — سواء بشأن تخفيف أعباء الديون أو التدفقات الرأسمالية الدولية أو دور المؤسسات في النمو الاقتصادي.

ومن أبرز الأمثلة في هذا الخصوص دراسته المعنونة «المؤسسات في مقابل السياسات: قصة جزيرتين»، التي اشترك في كتابتها مع كونراد ميلر في عام ٢٠٠٩.

وتتضمن الدراسة استعراضا تاريخيا للأداء الاقتصادي الذي يتسم بالتباين الشديد في باربادوس وجامايكا. وحول الدراسة يقول المؤلفون: «ربما يكون من المغري بالنسبة للقراء أن ينظروا إلى هذه الدراسة باعتبارها حكاية جذابة لجزيرتين طريفتين تشتهران بالشواطئ والموسيقى والعدائين الأولمبيين أكثر من دلالتهما بالنسبة للاقتصاد العالمي. أما نحن فنرى أن هناك دروسا عامة مهمة تقع في قلب هذه الحكاية الرمزية الكاريبية.»

وتهدف «قصة جزيرتين» إلى تكذيب الفرضية التي تقول بأن المؤسسات تساهم بدور حاسم في تنمية البلاد. وتذهب هذه النظرية — التي يؤيدها مع اقتصاديين آخرين كلٌ من دارون أسيموغلو وجيمس روبنسن وسايمون جونسن في دراسة أصدروها عام ٢٠٠٠ — إلى أن الرخاء تنشئه الحوافز، والحوافز تنشئها المؤسسات. وفي عام ٢٠١٢، بلور أسيموغلو وروبنسن هذه الفرضية بإسهاب في كتابهما الشهير الذي لقي رواجا كبيرا وكان يحمل عنوان لماذا تفشل الأمم: جذور السلطة والازدهار والفقر.

ويعارض هنري وميلر، اللذان كانا في جامعة ستانفورد آنذاك، هذا الرأي، قائلين إن السياسات — وليس المؤسسات أو الاعتبارات الجغرافية أو الثقافية — هي محدد الثراء لبعض البلدان والفقر للبعض الآخر. ويقارن الباحثان بربادوس وجامايكا، وهما مستعمرتان بريطانيتان سابقتان ورثتا معظم المؤسسات السياسية والاقتصادية والسياسية والقانونية، ويذهبان إلى أن التباين الحاد بين مستويات المعيشة في البلدين يمكن إرجاعه إلى عامل آخر — وهو السياسة الاقتصادية التي تختارها الحكومة.

وبالرغم من أن المؤسسات تكاد تتطابق في البلدين، فإن بربادوس وجامايكا اتخذا مسارين شديدي التباين في فترة الأربعين عاما التي أعقبت الاستقلال في أوائل الستينات. ففي جامايكا، سجلت الحكومة عجزا كبيرا في الموازنة في السبعينات والثمانينات، وفرضت قيودا على التجارة، وتدخلت بشكل مكثف في الاقتصاد. وفي المقابل، حققت بربادوس الانضباط المالي، وأبقت ملكية الدولية عند حد أدنى، واعتمدت نظام الأسواق المفتوحة.

وكانت النتيجة مذهلة. ففي عام ١٩٦٠، بلغ متوسط الدخل الحقيقي للفرد ٣,٣٩٥ دولارا في بربادوس و ٢,٢٠٨ دولارات في جامايكا. واليوم تبدو الصورة مختلفة تماما. فنجد أن بربادوس أكثر ثراء بكثير من جامايكا، إذ يبلغ متوسط الدخل الحقيقي للفرد فيها ١٥,١٩٨ دولارا في مقابل ٥,٣٥٨ دولارا في بربادوس.

وقد كتب أسيموغلو وروبنسن في مدونتهما: «هنري وميلر محقان بالطبع في ضرورة الاهتمام بالآثار المستقلة لسياسات الاقتصاد الكلي. لكن السياسات الاقتصادية لا تسقط من السماء فجأة. فهي سياسات تختارها الحكومات والساسة الذين تتحدد حوافزهم من خلال المؤسسات السياسية». ومن ثم يرى الباحثان أن الرأي القائل بأن السياسات وليس المؤسسات هي ما يميز جامايكا عن بربادوس هو رأي غير مقنع.

وبالرغم من أن الاقتناع بالدراسة ليس بإجماع الجميع، فإن الكثيرين يجدونها دراسة مثيرة للاهتمام لأنها تجربة شبه طبيعية تستكشف العوامل المحددة للنجاح أو الفشل الاقتصادي.

لا مكان لأصحاب الملايين

أمضى هنري الثماني سنوات الأولى من عمره في جامايكا، وهو السبب وراء الأهمية الخاصة التي تكتسبها «قصة جزيرتين» بالنسبة له. وعن ذكرياته في تلك الفترة يقول: «حين كنت طفلا، أذكر أنني كنت أستمع إلى خُطب مايكل مانلي»، وهو رئيس وزراء جامايكا الأسبق الذي يراه قائدا ذكيا حريصا على مصلحة المواطنين — قائدا أراد أن يجعل الحياة أفضل للجميع، وخاصة الفقراء.»

يقول هنري: «لكن مانلي كان يفعل ذلك بطريقة مناوئة للسوق — وللنمو، إذا منظور التقييم الحالي — حيث شرع في سلسلة من التجارب الاقتصادية التي ألقت البلاد في هوة عميقة من الديون أدت في الأساس إلى ثماني سنوات من الانكماش الاستثنائي في الاقتصاد.»

وفي كلمة شهيرة ألقاها مانلي عام ١٩٧٧، أعلن أن «جامايكا لا مكان فيها لأصحاب الملايين. فإذا أردت أن تصبح مليونيرا، هناك خمس رحلات طيران يومية تتجه إلى ميامي.» ويقول هنري إن ذلك اعتُبِر هجوما صريحا على الأعمال الحرة.

وقد تصرف كثير من الجامايكيين في ضوء تصريحات مانلي — ومنهم والدا هنري – فرغم أنهما لم ينتويا السعي لأن يصبحا من أصحاب الملايين — إذ كان والده كيميائيا ووالدته عالمة نبات — فقد وجدا صعوبة متزايدة في العيش المريح في عهد مانلي، ومن ثم انتقلا إلى شيكاغو حيث يقيم بيتر وإخوته الثلاثة الصغار.

خارج منطقة راحته

تعلق هنري بدراسة الاقتصاد منذ كان طالبا في جامعة نورث كارولينا الواقعة في تشابل هيل في أواخر الثمانينات، حيث رأى فيه

> ينبغي أن نعتمد طريقة تفكير مختلفة عند تقييم الدور الذي تؤديه الأعمال الحرة في المجتمع.

طريقة مثلى للجمع بين حبه للرياضيات والعلوم وحل المسائل من ناحية واهتمامه بالقضايا الاجتماعية من ناحية أخرى.

ودرس هنري في الجامعة من خلال منحة مورهيد (التي تسمى الآن منحة مورهيد–كين)، وهي تتيح لطلاب جامعة نورث كارولينا الدراسة لمدة أربع سنوات كاملة على أساس الاستحقاق. وتأسيا بمنحة رودس، يختار البرنامج الطلاب الذين يتميزون بقوة الدافع المعنوي والتفوق في التحصيل الدراسي والطاقة الجسمانية ومهارات القيادة.

وتضمنت المنحة الدراسية برنامج صيفي للإثراء الأكاديمي يسمح للمشاركين بالحصول على تمويل كامل لخوض تجربة العمل أو الدراسة في أي مكان في العالم. وتحقق لهنري ما سعى إليه بتشجيع من والدته بأن حصل على وظيفة في الصيف كمساعد بحوث لأستاذ في كلية سانت أنتوني بجامعة أكسفورد كان يبحث في دور المناطق الاقتصادية الحرة في اقتصاد الاتحاد السوفيتي قبل تفككه بسنوات قليلة. وبعد تخرجه وحصوله على بكالوريوس الاقتصاد في عام ١٩٩١، عاد مجددا إلى أكسفورد ليدرس من خلال منحة رودس للحصول على شهادة بكالوريوس أخرى، هذه المرة في الرياضيات.»

يقول هنري: «كانت تجربة رودس طريقا رائعا للخروج من منطقة راحتي.»

فقد اكتشف، وهو الذي اعتاد الجدول المشحون لطلاب الجامعة الأمريكيين، أن الحياة في أكسفورد تحمل إيقاعا مختلفا تماما. كان ذلك في فترة ما قبل الهواتف النقالة، ومعظم الطلاب لم يكن لديهم حتى هواتف أرضية. وكان الطلاب يتواصلون في الغالب عن طريق «البريد الزاجل»، وهو نظام قديم يقوم فيه بوابو الكليات بتسليم الرسائل باليد في مختلف أنحاء الحرم الجامعي. ويقول هنري إن وتيرة الأمور في أكسفورد «أجبرتني على إبطاء إيقاع نشاطي وممارسة القراءة المطلوبة للحصول على الدرجة الأكاديمية، مما أعطاني الفرصة للتفكير بمزيد من العمق.»

والتحق هنري بمعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد، حيث مُنِح تأجيلا بينما كان في جامعة نورث كارولينا. ومن خلال فرصة بحثية أخرى في فصل الصيف توصل هنري إلى موضوعه المختار لرسالة الدكتوراه، وربما أدى ذلك في النهاية إلى حياة وظيفية في مجال تدريس إدارة الأعمال.

وسأل هنري إلى الراحل روديجر دورنبوش، أحد أساتذته في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، عما إذا كان يستطيع أن ينفذ له مشروعا بحثيا في فصل الصيف عن أزمة الدين التي حاصرت أمريكا اللاتينية في الثمانينات. لكن دورنبوش اقترح على هنري اكتساب بعض الخبرة العملية عن طريق العمل مع دوايت فينير، محافظ البنك المركزي لدول شرق الكاريبي. وكان فينير يتطلع آنذاك إلى إقامة أسواق لرأس المال

طويل الأجل في منطقة شرق الكاريبي ويريد تجنب المشكلات التي اكتسحت بلدان مثل شيلي والأرجنتين. وهكذا حصل هنري على منحة مالية صغيرة ومكان للإقامة، وتوجه إلى سانت كيتس ليمضي صيف ١٩٩٤. وهناك كتب دراسة لفينير انتهى بها الأمر لأن تشكل جزءا من القاعدة الفكرية التي ترتكز عليها أول سوق للأوراق المالية يؤسسها الاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

وكانت هذه التجربة سببا في زيادة تفكير هنري في العلاقة بين أسواق رأس المال والتنمية. فظل يتساءل: هل ينبغي لاقتصادات الأسواق الصاعدة أن تفتح أسواقها الرأسمالية أمام المستثمرين الأجانب؟ وما هي عواقب ذلك — هل ستؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال؟ وهل يرتبط هذا بالنمو الاقتصادي؟ وكانت هذه الأسئلة محور رسالة الدكتوراه التي حصل عليها في عام ١٩٩٧، والتي استخدم فيها بيانات من الأسواق الصاعدة الكبرى في أمريكا اللاتينية وآسيا.

نمل وجنادب

اليوم، لا يزال هنري شديد الاهتمام بتنمية الأسواق الصاعدة، وهو موضوع كتابه الأول الذي صدر في مارس بعنوان «التحول: دروس العالم الثالث للنمو في العالم الأول» *(Turnaround: Third World Lessons for First World Growth)*. ويقوم الكتاب على مقدمة تقول بأن بلدان «العالم الثالث» السابق حققت تحولا اقتصاديا تاريخيا، فأصبحت الأسواق الصاعدة التي تقود النمو العالمي حاليا.

وفي هذا الصدد صرح هنري لدان شوابل الصحفي بمجلة فوربس: «يبدو من المهم بالنسبة لي كون هذه البلدان أنجزت هذا العمل [التحول] عبر ثلاثة عقود من الإصلاحات الاقتصادية التي دفعها إليها العالم الأول — أي البلدان التي تحاصرها الأزمات حاليا، ولكن حكوماتها تبدو كارهة لتناول الوصفات الصادرة عنها.»

ويقول كتاب «التحول» إن الأسواق الصاعدة تمكنت من تحقيق نجاح اقتصادي بارز بتطبيق ثلاثة مبادئ أساسية، هي الانضباط — أي الالتزام المستمر باستراتيجية براجماتية للنمو تتوخى اليقظة والمرونة وتثمين ما يفيد البلد ككل أكثر مما يفيد فردا واحدا أو مجموعة مصالح بعينها؛ والوضوح — أي الالتزام الواضح من جانب قادة البلاد بتغيير التوجه؛ والثقة — بين المواطنين والحكومة، على سبيل المثال، أو بين بلدين.

وتوضيحا لمعنى الانضباط، يشير هنري إلى حكاية آيسوب عن «النملة والجندب» والتي يمضي فيها الجندب الشهور الدافئة يغني بينما النملة تخزن الطعام لفصل الشتاء. وحين يصبح الجو باردا، يجد الجندب نفسه متضورا من الجوع ويتوسل إلى النملة للحصول على الطعام.

ويقول هنري إن الولايات المتحدة من الاقتصادات المتقدمة الشبيهة بالجنادب. ففي وقت الرخاء حين كانت البلاد تحقق فائضا ماليا، قرر الرئيس جورج بوش في عام ٢٠٠١ الاستغناء عن هذا الفائض من خلال التخفيضات الضريبية بدلا من ادخاره. ونتيجة لذلك، وقعت الأزمة المالية لاحقا في ذلك العقد، ولم تكن البلاد تمتلك الهامش الوقائي اللازم لتخفيف أثرها.

أما شيلي فيمكن اعتبارها من الاقتصادات الصاعدة الشبيهة بالنملة. فبعد أن تولى أندرياس آندرز فيلاسكو منصب وزير المالية في عام ٢٠٠٦، أصبحت خزانة الدولة متخمة بالأموال التي تحققت من ارتفاع أسعار النحاس. وحتى في مواجهة الاحتجاجات الشعبية، قاوم فيلاسكو الحافز لإنفاق هذه الموارد الاستثنائية. وقد أثمرت استراتيجيته القائمة على الادخار تحسبا لأوقات العسر — فحين أصيبت البلاد بالأزمة المالية، كان لدى الحكومة الشيلية موارد مالية التي مكنتها من تقديم تخفيض ضريبي قدره ٤ مليارات دولار أمريكي للمواطنين في عام ٢٠٠٩ سعيا بغية تخفيف أثر الأزمة.

هل يعتبر تخفيف أعباء الديون إيجابيا أم سلبيا؟

حي كان بيتر هنري طالبا، كان يؤمن إيمانا عميقا بأن تخفيف أعباء الديون للبلدان الفقيرة فكرة جيدة. لكنه غير رأيه حين تفحص الأدلة.

وبدأ هنري يركز في أبحاثه على ما إذا كان تخفيف أعباء الديون من شأنه تشجيع النمو الاقتصادي في البلدان المثقلة بالديون. وكان ملما بالنظرية القائلة بأن الدين الخارجي المفرط يؤثر على الاستثمار، ومستويات الدين المرتفعة تعني ارتفاع أسعار الضرائب في المستقبل، نظرا للحاجة إلى مزيد من الإيرادات الضريبية لخدمة الدين. وطبقا لهذه النظرية المعنية بمفهوم «المديونية المفرطة» يؤدي شطب الديون إلى مزيد من الاستثمار والنمو، مما يحقق نتائج إيجابية على البلد المعني.

ودرس هنري البيانات، فتبين له أن تخفيف أعباء الديون يضيف قيمة جديدة في اقتصادات البلدان متوسطة الدخل — وخاصة في بلدان أمريكا اللاتينية التي مُنحت إعفاءً من ديونها وفقا لخطة بريدي في الثمانينات.

لكن البلدان متوسطة الدخل التي حصلت بعد ذلك على تخفيف لأعباء الديون بمقتضى المبادرة المعنية بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم يكن لديها ما يمكن أن يعتبر سوقا لرأس المال الخاص بالمعنى الدقيق. ونتيجة لذلك، اكتشف أن شطب ديون هذه البلدان لم يحفز النمو. وعلى عكس البلدان متوسطة الدخل المستفيدة من خطة بريدي، وجد أن أهم مشكلة اقتصادية تواجه البلدان الفقيرة ليست فرط المديونية وإنما غياب المؤسسات الاقتصادية التي تعمل بكفاءة والتي تمثل الأساس للاستثمار المربح والنمو.

ومن ثم فإن مثل هذه المبادرات لن تفيد البلدان الفقيرة كثيرا، بل إنها قد تلحق بها الضرر. يقول هنري: « إذا كانت زيادة الموارد جزءا من الحل، سترى أن تخفيف أعباء الديون لم يثمر زيادة في الموارد، على أساس صاف، للبلدان الفقيرة المعنية»، مشيرا إلى أن ما تقوم به المؤسسات متعددة الأطراف هو خفض إجمالي المعونة المتاحة لهذه البلدان بقيمة تعادل زيادة الموارد. ومن ثم فإن ما يترتب على تخفيض أعباء الديون بالفعل هو مزيد من المعونة الثنائية — التي يقول هنري إنها أقل فعالية بشكل عام من المعونة متعددة الأطراف لأنها غالبا ما تكون قائمة على دوافع سياسية.

وقد ظلت جامايكا، بلد هنري الأم، تعاني من ارتفاع الديون لعدة عقود، مما تسبب في توجيه الكثير من الانتقادات الحادة له على رأيه في هذا الموضوع. لكنه يقول: «إذا أردنا أن نساعد البلدان بالفعل على تحقيق الكفاءة وليس ما يشعرنا بالارتياح»، يتعين علينا النظر إلى الأدلة.

يقول هنري: «لو أننا تواضعنا ولاحظنا الدروس التي تنطوي عليها تجربة الكثير من بلدان العالم الثالث لأمكن تحقيق مستقبل أكثر إشراقا لنا جميعا.»

وقد حققت الاقتصادات الصاعدة تقدما ملحوظا بالفعل على مدار العقدين الماضيين، فأصبحت تساهم بأكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي (على أساس القوى الشرائية)، مقارنة بأقل من الثلث في عام ١٩٩٠. وبالإضافة إلى ذلك، بلغت جودة أدائها في العقد الماضي مستوى جعل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، لأول مرة، تمضي وقتا أطول في التوسع وتتعرض لنوبات هبوط اقتصادي أقل مقارنة بالاقتصادات المتقدمة، طبقا لما ورد في عدد أكتوبر ٢٠١٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يصدره صندوق النقد الدولي.

لكن هناك بوادر على أن النمو الهائل الذي حققت الاقتصادات المتقدمة بدأ يقترب من النهاية. فمتوسط النمو في هذه الاقتصادات أصبح أقل من معدله في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ بواقع ١,٥ نقطة مئوية، حسب صندوق النقد الدولي، بينما بدأ النمو يتحسن في الاقتصادات المتقدمة.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرضت بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة إلى اضطرابات سوقية في الشهور الأخيرة. فالبرازيل والهند وإندونيسا وجنوب إفريقيا وتركيا — «الخماسي الهش» حسب تصنيف مورغان ستانلي — اعتُبرت معرضة لأزمة عملة بعد هبوط قيم عملاتها بمقدار يتراوح بين ١٣٪ و ٢٣٪ بين شهري مايو وأغسطس من هذا العام. وبينما يمكن إرجاع بعض الاضطرابات إلى العوامل الدورية، فإن العديد من الاقتصاديين يرون أن عجز الحسابات الجارية وارتفاع معدلات التضخم ونسب الرفع المالي في قطاعي الشركات والأسر في هذه البلدان يبعث على القلق — وربما يرجع أيضا إلى سوء السياسة المطبقة.

فهل تدحض التطورات الأخيرة نظرية هنري؟ ينفي هنري ذلك ويقول: «من المهم فصل الدورة الاقتصادية عن الاتجاه العام.»

ويقول متأملا: «هناك رأي متكرر في الدراسات المالية التي صدرت في الأسابيع الأخيرة يقول بأن مجموعة «بريكس» [البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا] بدأت تتراجع والاقتصادات المتقدمة بدأ نجمها يبزغ من جديد. ويشير هذا إلى ما يشبه المباراة التي تنتهي بالتعادل السلبي — شيء أقرب ما يكون إلى العالم المحكوم بالهيمنة، وهو ما أراه أسلوبا خاطئا في النظر إلى الأمور. فالنمو في الأسواق الصاعدة جيد للنمو في الاقتصادات المتقدمة.»

ويضيف: «أحد الأسباب الأساسية لبزوغ نجم الاقتصادات الصاعدة على مدار العقدين الماضيين هو ما حققته من إصلاحات شاقة»، مع الإقرار بأن الكثير من الجهود لا يزال مطلوبا.

صوت أكثر تأثيرا

يقول سيركان أرسلانالب، اقتصادي بصندوق النقد الدولي ومن طلاب هنري السابقين في كل من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وكلية الدراسات العليا المتخصصة في إدارة الأعمال بجامعة ستانفورد: «بيتر يفكر كثير بالفعل في البلدان النامية، وهو كذلك منذ أول لحظة قابلته فيها.» لقد تشكلت رؤاه الفكرية على هذه الخلفية — وبطرق مثيرة للدهشة في بعض الأحيان (راجع الإطار). وفي هذا الخصوص صرح هنري لمجلة فوربس بقوله: «ولدت في جامايكا ولكنني تعلمت في مؤسسات رفيعة المستوى في العالم الأول والآن أعمل فيها، ولذلك أعتقد أن لدي منظور ثنائي فريد.»

ومن المرجح أن هذا المنظور الفريد هو الذي حدا بالرئيس الأمريكي المنتخب آنذاك — باراك أوباما — إلى أن يطلب منه في عام ٢٠٠٩ قيادة الفريق الانتقالي الذي درَس المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وكان هنري مناصرا قويا لتعزيز صوت الأسواق الصاعدة في صندوق النقد الدولي آنذاك، وحتى الآن. وفي هذا الصدد يرى أن تحويل نسبة من الحصص التصويتية من الاقتصادات الأوروبية المتقدمة إلى اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، اعترافا بتغير ديناميكية الاقتصاد العالمي، يمثل خطوة جوهرية. ويقول إنه «من المهم الاعتراف بإنجاز تلك الاقتصادات لما حققته من خطوات واسعة إلى الأمام.» (وجدير بالذكر أن إصلاح نظام الحصص في الصندوق والذي يجير هذا التحويل قد وافقت عليه مجموعة العشرين في عام ٢٠١٠، لكنه وقت كتابة هذا المقال لم يكن قد حصل على مصادقة الولايات المتحدة، صاحبة أكبر الحصص في الصندوق).

وعندما وقع اختيار أوباما عليه، كان هنري يعمل أستاذ كونوسوكي ماتسوشيتا للاقتصاد الدولي ومديرا مشاركا لمركز إدارة الأعمال العالمي والاقتصاد بكلية إدارة الأعمال في جامعة ستانفورد، والتي انضم إليها قبل ذلك باثني عشر عاما كحاصل جديد على درجة الدكتوراه.

ثم طرقت الباب جامعة نيويورك.

«الحق أنني لم أكن أتصور مغادرة ستانفورد يوما ما»، قال هنري معربا عن تقديره لزملائه في ستانفورد مثل آن كريغر وجون تايلور الذين شجعوا أفكاره. لكن الفرصة الجديدة كانت مغرية إلى حد كبير، فانتقل إلى نيويورك مع أبنائه الأربعة الصغار وزوجته ليزا، خريجة جامعة ييل والتي تعمل حاليا طبية أمراض نفسية للأطفال.

يقول هنري: «كلية ليونارد ستيرن بجامعة نيويورك هي كلية عظيمة في مجال الأعمال ولها طموحات أعظم بهيئة مدرسيها ذات المستوى العالمي في مجال التمويل، وقد ساهموا برؤى رائعة أثناء الأزمة المالية.»

والشعور متبادل. فقد صرح جون سكستون، رئيس جامعة نيويورك، عام ٢٠٠٩، قائلا عن هنري: «بعد بعض الوقت يستطيع المرء قراءة لغة الجسد لدى رئيس لجنة البحث عن مرشحين. فمن النادر — إن حدث أصلا — أن رأيت تأكدا أو حماسا بمثل هذه الدرجة تجاه مرشح لمنصب العميد. وحين التقيت به، تبينت بجلاء على الفور سبب [كونه] عالم اقتصاد رائع ومنتج إلى أبعد الحدود، وقائدا بالفطرة، ومساهما فعالا في بناء المجتمع، وشخصا خلوقا بشكل واضح.»

حسن الأداء وصنع الخير

ولا يزال هنري في جامعة نيويورك منذ يناير ٢٠١٠، وعن ذلك يقول إنه متحمس بشكل خاص للتوسع الدولي الذي حدث في الجامعة مؤخرا، حيث فتحت فرعا في أبوظبي عام ٢٠١٠ ثم في شنغهاي في أوائل العام الحالي. وبالرغم من أن كلية الأعمال ليس لديها مقار خاصة بها في هذه الأماكن، فقد بدأت التوسع فيما تقدمه في الخارج. ففي شنغهاي، بدأت كلية سترن منذ وقت قصير برنامجا مبتكرا للماجستير في تحليل الأعمال، وهناك مبادرات أخرى قيد الإعداد.

ويمثل البعد الدولي الجديد عاملا مساعدا بالنسبة لهنري في جذب أفضل الأساتذة إلى كليته، مثل زميليه السابقين في ستانفورد، مايكل سبنس (الحاصل على جائزة نوبل لعام ٢٠٠١) وبول رومر. وقد عاد يوكسين تشن إلى ستيرن هذا العام بعد عدة سنوات في جامعة نورثوسترن.

ويقول هنري: «هناك عدد كبير من المشكلات ذات الطابع العالمي في جوهريا، ولكنها تتطلب الأدوات الإضافية التي تستخدمها الأعمال حتى يتسنى تطبيقها من منظور أوسع نطاقا.» ويستطرد: «ما الدور الذي يساهم به التمويل في مساعدتنا على تحديد كيفية توزيع رأس المال بكفاءة حول العالم؟ وما الدور الذي يساهم به التسويق في مساعدتنا على التفكير بشأن كيفية الوصول إلى المستهلكين الفقراء من خلال الوسائط الرقمية؟ وكيف نفكر في المستهلكين المرفهين ليس فقط باعتبارهم أصحاب الدخول المرتفعة في الولايات المتحدة وأوروبا وإنما أيضا النساء اللاتي يعملن براتب ويدرن مشروعات جديدة في نيجيريا وإندونيسا؟»

وفي حوار في أوائل هذا العام مع صحيفة نيويورك تايمز، اقترحت الصحيفة على هنري أن يرأس منظمة غير حكومية بدلا من العمل عميدا لكلية متخصصة في الأعمال، على اعتبار أن ذلك سيكون أفضل إذا أراد مساعدة شعوب البلدان النامية. فأجاب هنري: « الأمور التي ترفع القيمة لحامل الأسهم قد تكون مفيدة للغاية أيضا بالنسبة للمجتمع ككل. يجب أن نفكر بطريقة مختلفة في الدور الذي تؤديه الأعمال في المجتمع.»

وهناك من يتفقون معه في هذا الرأي — ومنهم جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي الحالي الذي أشار مؤخرا إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية لا تتجاوز ١٢٥ مليار دولار تقريبا كل عام، أي ما يعادل احتياجات البنية التحتية في إفريقيا وحدها. وأضاف كيم: «إذا كانت لديك طموحات كبيرة لصالح الفقراء، عليك أن تفكر بشكل جاد في دور القطاع الخاص.»

وهذا هو اعتقاد هنري منذ فترة طويلة. «من أهم الدروس التي استخلصها من سنوات مانلي في جامايكا أنك تستطيع مساعدة الفقراء عن طريق تعزيز الأعمال.» ■

مورين بيرك هي عضو في فريق مجلة التمويل والتنمية.